رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 1 / 2024
تاريخ قبول البحث 6 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

إشكاليَّة الديموقراطية في الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة بعد عام 2003

The problem of democracy in Iraqi political parties after 2003

م. رحيم صدام جبر الساعدي

M. Rahim Saddam Jabr Al-Saadi

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الاحزاب السياسية ركنا" مهما" من أركان الديمقراطية ، لانها تقوم بدور هام في ديمومة الناظم السياسي وترسيخ التنمية ، وتعزيز أسس الوحدة الوطنية ، وبلورة الاهداف المتعلقة بالسياسة العامة، زمنذ تأسيس الدولة الحديثة كان للاحزاب السياسية دورا" كبيرا" في أعادة بناء الدول وفي أعادة البناء الديمقراطي ،كما هو الحال في بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول ، من خلال ماتقوم به من أدوار في التثقيف والتوعية وأشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية ،والرقابة على أعمال الحكومة ، وتهيأة القيادات وتدريب الكفاءات وتنشئة الاجيال على الديمقراطية وحقوق الانسان .

لقد ركزت الاحزاب السياسية العراقية جهودها الفكرية والتعبوية قبل عام 2003 على هدف أساسي هو أسقاط النظام البعثي في العراق ، الا أنها لم تطرح أي مشروع لبناء الدولة المدنية الديمقراطية ، الامر الذي أنعكس على غياب المسار الصحيح لسلوك هذه الاحزاب ، والذي تمثل في الكثير من الاخطاء والعيوب في التأسيس ، التي كان من بينها الاهتمام بعملية أقتسام السلطة وتركة النظام السابق أكثر من أهتمامها بعملية بناء الدولة ومؤسساتها الديمقراطية .

الكلمات المفتاحية: "إشكاليَّة الديموقراطية"، "الأحزاب السِّياسيَّة العراقية"

Abstract

Political parties are considered an “important” pillar of democracy because they play an important role in the sustainability of the political system، consolidating development، strengthening the foundations of national unity، and crystallizing goals related to public policy. Since the founding of the modern state، political parties have played a “major” role in rebuilding countries and in restoring Democratic construction، as is the case in Britain، France and other countries، through the roles it plays in educating، raising awareness، spreading a democratic political culture، monitoring government work، preparing leaders، training competencies، and raising generations on democracy and human rights.

The Iraqi political parties focused their intellectual and mobilization efforts before 2003 on a primary goal of overthrowing the Baathist regime in Iraq، but they did not put forward any project to build a democratic civil state، which was reflected in the absence of the correct path for the behavior of these parties، which was represented by many mistakes and defects. In the founding، which included more interest in the process of sharing power and the legacy of the previous regime than in the process of building the state and its democratic institutions.

Keywords: "The problem of democracy", "Iraqi political parties"

المقدمة:

أولت أدبيات الأحزاب السِّياسيَّة اهتمامًا بالدور الذي يمكن أنْ تلعبه الأحزاب في بناء الديموقراطية، إذ يؤكِّد(صامويل هانتنجتون) على أنَّ استقرار أي نظام سياسيّ في طور التحديث يتوقف على قوّة أحزابه، فلا يمكن تصور وجود حياة ديموقراطية دون وجود أحزاب سياسيَّة ديموقراطية، كيف؟ لأنَّ نظام الحكم الديموقراطي يكتسب صبغته من جراء إلتزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية تحول دون حكم الفرد أو حكم القلّة، وتضمن تحقيق الحدِّ الأدنى من شروط حكم الشعب.فالتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة من أهم مبادئ الانظمة الديمقراطية الحديثة ، كما أنها مؤشر لقياس مدى ديمقراطية الاحزاب السياسية ، فالديمقراطية أصبحت من أهم القضايا ذات الاهتمام على مستوى العالم العربي والدولي وعلى مختلف المستويات الفكرية والنخب الحاكمة والاحزاب والمجتمع المدني وعلى مستوى المجتمع بصورة عامة.

والاحزاب السياسية تقوم بدور جوهري في المجتمع السياسي ، فتعمل على مد الجسور بين المجتمع والحكومة ، كما تلعب دورا في تعبئة المصالح وحل المشاكل والتناقضات التي يمر بها الجتمع ، وتجسد هذه الاحزاب أهداف ومواقف الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع ، فظهور الاحزاب يخفف من مركزية السلطة والانفراد بالقرار والتعبير عن طموحات المواطنين عبر توجية السلطة التنفيذية والتأثير على مواقف السلطة التشريعية وترشيد القرارات الحكومية ، فهي تشكل مدارس للتثقيف السياسي والتربية الوطنية ، لذلك فأن قيام النظام السياسي الديمقراطي يتطلب وجود أحزاب سياسية ولابد ان تتصف هذه الاحزاب بالديمقراطية.

وتعد الاحزاب السياسية عنصرا" مؤثرا" من عناصر النظام الديمقراطي واحدى مؤسساته الفاعلة والمؤثرة ، أذ لايمكن تصور قيام النظام السياسي الديمقراطي بمهامه وواجباته بالشكل الصحيح بدون ان تقوم الاحزاب السياسية بوظائفها بشكل كامل وعلى الوجه الذي استقرت عليه الانظمة الديمقراطية الحديثة .

وبقدر تعلق الأمر بالعراق بعد عام 2003 ، أتاح إنهيار النظام السِّياسيّ السابق عمل الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة بصورة علنية، وشهدت الساحة السِّياسيَّة العراقيَّة تأسيس حركات وأحزاب سياسيَّة جديدة، توزعت بين اتجاهات فكريَّة وسياسيَّة مختلفة، وبما أن نظام الحكم في العراق أستنادا" للمادة الاولى من دستور العراق الدائم لعام 2005 هو (نظام جمهوري نيابي ديمقراطي) لذلك في الاحزاب لابمكن الاستغناء عنها ، أذ ما أردنا بناء عملية ديمقراطية يمكن أن تحقق أهداف وتطلعات المجتمع العراقي بعد ما مر بمراحل طويلة من الشمولية ونظام الحزب الواحد، وأمام هذا الكم من الأحزاب، يثار سؤال: إلى أيِّ مدى تقترب هذه الأحزاب من الديموقراطية؟ بحسبان أنَّ توافر بنية سياسيَّة ديموقراطية تتطلب حضور أحزاب سياسيَّة ديموقراطية تعمل في الفضاء السِّياسيّ العراقيّ لكي يصار إلى بناء دولة ومجتمع ديموقراطي.

الأهمية : تنبع أهمية البحث من تتناوله موضوعا "يعد من صميم المبادئ الديمقراطية المتمثلة بالاحزاب ،وتأثيراتها على مختلف المجالات ، فلا يمكن أعتبار النظام ديمقراطيا" الأ اذا كانت دعائم هذا النظام أسس الحريات العامة مثل حرية تأسيس الاحزاب السياسية ، فالظاهرة الحزبية تعد مطلبا" مهما" لتأسيس حياة سياسية

ديمقراطية راسخة ورصينة ، فالاحزاب تمثل الحدث الاهم في هذه المرحلة من تاريخ العراق ضمن سياق عملية التحول من النظام الشمولي ذات الحزب الواحد الى النظام الديمقراطي التعددي ، وأهمية هذا البحث هي معرفة المنظومات الفكرية لهذه الاحزاب ، ومدى تطابق فكرها مع الممارسة الديمقراطية ،وماهي الخطوات التي من الممكن أتباعها لتقنين علاقة الاحزاب السياسية بالممارسة الديمقراطية.

الاشكالية: يسعى هذا البحث لتحليل الاتجاهات التي ارتبطت بالتجربة الحزبية في العراق بعد عام 2003 ، والتحديات التي انتجت عنها ، وأولها غياب الممارسة الديمقراطية في سلوك وتصرفات الاحزاب السياسية الرئيسية التي تحكمت بالمشهد السياسي العراقي وهيمنت على السلطة ومقدرات هذا البلد بعد عام 2003 .وهنا لابد من الاجابة على جملة من التساؤلات في مقدمتها:

- أي مكانة للديمقراطية في برامج وممارسة الاحزاب السياسية قبل وبعد توليها السلطة؟
- ماهي ظروف نشأة الاحزاب السياسية في العراق وماهي صلتها بالديمقراطية على الصعيدين التنظيمي والسلوك السياسي؟
- ماهي التصورات والمفاهيم الخاصة بالديمقراطية لدى الاحزاب السياسية العراقية؟

الفرضية: أن الاحزاب السياسية في العراق التي أنتشرت في الساحة السياسية بعد عام 2003 ، لم تتخذ من النمط الديمقراطي منهجا" في الممارسة السياسية ، وأقتصرت تصوراتها للديمقراطية بأنها أداة للوصول الى السلطة ، فضلا" عن أن النخب السياسية لم تصل الى مستوى أن تكون ممارستها للعملية السياسية مرتبطة بالديمقراطية كفلسفة ، وأخذت الولاءات الطائفية والقرابية هي التي تتحكم بسلوك الناخب بعد عام 2003.

المنهجية: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وبالاستعانة بالمقترب التاريخي ، فضلا" عن الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في قراءة السلوك السياسي للاحزاب وما مدى اقترابها من حافات النمط الديمقراطي.

الهيكلية: تم تقسيم بنية البحث الى مبحثين ، تناول المبحث الاول : الظاهرة الحزبية في العراق(المفهوم والنشأة) ، بينما تناول المبحث الثاني : علاقة الاحزاب السياسية في العراق بالديمقراطية ، مع التركيز على عدة مطالب مرتبطة بالمبحثين .

المبحث لاول: الظاهرة الحزبية في العراق(المفهوم والنشأة)

المطلب الاول: نشأة الاحزاب السياسية في العراق

من أهم الادوات التي من خلالها تتحقق الديمقراطية هي الاحزاب السياسية ، فهي قد أكتسبت من الوسائل عبر المراحل المختلفة أهمية وقوة مؤثرة في أن تتحكم في الحياة السياسية ، وقد شهد العراق منذ العهد العثماني ظاهرة تشكيل الاحزاب السياسية والجمعيات المتعددة ، كان لها الحضور الفاعل في الساحة السياسية ، اذ هناك الكثير من العوامل التي ساعدت على تأسيس الاحزاب السياسية في العراق ، منها العامل الاجتماعي والعامل

الاقتصادي والايديولوجي اضافة الى العامل الديني ،كما أن هنالك أسباب أخرى قد أدت الى بعث الحياة الحزبية في هذا البلد ، منها اسباب داخلية تمثلت في زيادة الوعي الشعبي الذي انتشر بين صفوف المعارضة لسياسة الاحتلال البريطاني ، حيث اخذت هذه المعارضة بالضغط على الحكومة أنذاك لتأسيس الاحزاب[1]، كما كانت للحكومة مصلحتها في تشكيل تلك الاحزاب وتمكين المعارضة في العمل بصورة علنية وعدم توجهها للعمل السري الذي يضر بمصالح الحكومة المستقبلية مع الجانب البريطاني[2].

أما الاسباب الخارجية فتتمثل بالتغيير الطفيف الذي طرأ على السياسة البريطانية بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية عام1945،ومناصرته لقضايا التحرر والديمقراطيةالذي دفع بريطانيا للاشارة الى الوصي (عبد لاله) بالاستجابة لبعض المطالب الشعبية[3].

على الرغم من أن الحكومة كانت تتحجج بعدم وجود قانون خاص لتنظيم الحياة الحزبية ، الا أنها شرعت قانون الجمعيات الذي تم نشره في الثاني من تموز من عام 1922[4]. ونتيجة لصدور هذا القانون برزت العديد من الاحزاب والجمعيات مثلت كل منها مرحلة من مراحل التطور السياسي في العراق ، ومن هذه الاحزاب :(الحزب الوطني العراقي 1922، حزب النهضة العراقية 1922 ، الحزب الحر العراقي 1923 ، حزب الامة 1924 ، حزب الاستقلال الوطني 1924 ،وجمعية الدفاع الوطني 1925)، أن عملية التطور المؤسسي للاحزاب السياسية خلال العقد والنصف من عمر العهد الملكي في العراق قد كشفت أن الاحزاب الموجودة في هذه المرحلة تفتقر الى القوة المؤسساتية والبعد الفكري عند مقارنتها مع مثيلاتها في الغرب أنذاك ، لكن مايميز الاحزاب العراقية أنها كانت قد أسهمت في ظهور جو من الليبرالية النسبية وحافظت عليها ، كما أنها كانت تسمح للاراء المعارضة لبعض السياسات العامة أن تُطرح وتُسمع من قبل الجمهور بشكل عام ومن قبل الملك والحكومة في منتصف الثلاثينات ، فبات مفهوم (أحزاب المعارضة) جزء" من الوعي الشعبي والقاموس السياسي في العراق[5]. وقد ذكر العلامة المرحوم عبد الرزاق الحسني في كتابه (تاريخ العراق السياسي) الاسباب التي ادت الى فشل التجربة الحزبية في العهد الملكي منها[6]:

1. كان هم الزعامات الحزبية التخلص من القيود التي تفرضها الالتزامات الحزبية وعدم القناعة بالعمل على اساس التنظيم الشعبي.
2. عدم وجود تنظيم داخلي للحزب ولايوجد من زعامات الاحزاب من تنطبق عليه شروط الزعامة .
3. أن الكثير من محترفي السياسة اتخذ من هذا المجال وسيلة للعيش، وسبيلا" للارتزاق فهم لم يرسمو هدفا" لاعمالهم وهم بذلك بعيدون عن النظم الحزبية التي تفرض ان تتركز فعاليتهم ضمن حدود مبادئ الحزب.
4. فقدان ثقة الشعب في التنظيمات الحزبية .
5. ان غالبية الاحزاب السياسية في العراق غالبا" ماتحل نفسها بشكل نهائي متى ما حققت هدفها ، أي بمعنى ان الاحزاب لم تعش الا لمدة قصيرة .

وهذه الصورة استمرت ولم تتغير في العهود الجمهورية منذ العام 1958 الى عام تغيير النظام السياسي عام 2003 ، بل أنها زادت حدة وتعقيد .

وقد مرت التجربة الحزبية في العراق بعد الاحتلال الامريكي بمعوقات ومشاكل عدة منها ماهو أمتداد لسلبيات المراحل السابقة ، ومنها ماهو جديد على الواقع الحزبي في العراق ، ومن هذه السلبيات :-

1. أن أغلب الاحزاب السياسية التي ظهرت في هذه الفترة لاتمتلك أية برنامج من البرامج الحزبية يمكن ان تلتف حوله الجماهير ، وان تشعر بأن هذا الحزب يمثلها ويحقق مطالبها وأهدافها ومصالحها.
2. ان الاحزاب السياسية بعد عام 2003 هدفها الوصول للسلطة لاخدمة الشعب، ومصلحة تلك الاحزاب الجري وراء المناصب.
3. هذه الاحزاب،احزاب طوائف وقوميات ، لا احزاب وطنية، وبعضها أحزاب نخبوية لا احزاب جماهيرية .
4. سيادة نزعة الزعامة في القيادة ، والقيادة الفردية لهذه الاحزاب ، فهي تستمد وجودها من الانتماء لشخصيات وعوائل محددة أكثر من ان تستمده من برنامجها السياسي فهي تقوم على الولاءات الشخصية بعيدا" عن الولاء الوطني.

والاحزاب التي دخلت العراق بعد عام 2003 كانت تعاني من الترهل الكبير في هيكلها الداخلي وغياب برامجها السياسية لعراق مابعد أنهيار النظام السياسي السابق ذات الحزب الواحد .فهذه الاحزاب كانت تمارس عملها بشكل سري أبان حكم (البعث) قبل عام 2003 ، ومن بين هذه الاحزاب التي كانت تتسم بالتنظيم في ذلك الوقت هي كل من :(الحزب الشيوعي تأسس علم 1934 ، حزب الدعوة الاسلامية تأسس عام 1958، الحزب الاسلامي تأسس عام 1960، والحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الذي تأسس عام 1975، والديمقراطي تأسس عام 1946) .

فبعض قيادات هذه الاحزاب كانت تهيمن على قرارات تلك الاحزاب لاكثر من عقدين ،كما ان قيادات هذه الاحزاب لم يكن يلتزم بعقد مؤتمر عام لاختيار قيادة جديدة[7].

الا انه بالمقابل كانت هناك قوى واحزاب اخرى ، وان كانت اقل تنظيما" ، الا ان لديها بنية وهيكلية الحزب مثل (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ، المجلس الاسلامي الاعلى حاليا" بقيادة ال الحكيم الى وقت قريب ، كما عادت أحزاب وتيارات أخرى يقودها ويهيمن على قراراتها شخصية واحدة (كالمؤتمر الوطني العراقي) الذي يقوده احمد الجلبي ، وأيضا" (حركة الوفاق الوطني العراقي) بزعامة أياد علاوي، فضلا" عن ذلك عادت بعض القوى والتيارات القومية واليسارية وحتى الملكية وشكلت احزاب ، اما الشخصيات والقوى في الداخل فقد سارعت الى ان تجمع نفسها واخذت بتشكيل كيانات سياسية ، وبرز في هذا الشأن كل من التيار الصدري وحزب الفضيلة.

لقد سارعت هذه الاحزاب بعد أنهيار النظام السياسي السابق بالاستيلاء على مرافق ومؤسسات الدولة ومقرات حزب البعث المنحل[8]. واخذت تصطف مع بعضها البعض كما في متحف للتاريخ الطبيعي على حد وصف

فالح عبد الجبار عام 2004 الذي شخص مبكرا" كثرة الاحزاب والحركات السياسية مقابل قلة نفوذ الايديولوجيات[9].

ولم يكن لهذه الاحزاب بعد الحرب الامريكية على العراق في عام 2003 أية برامج للعراق الذي شهد أنهيارا" شاملا" لكل مؤسساته وعانى من تفكك بنيته الاجتماعية ، فقد كان هدف هذه الاحزاب كيفية تشكيلها على أسس طائفية وأثنية وقومية ، وهذه الاحزاب لم تكن راسخة، وشهدت انقسامات بين أعضائها لتمثيلها سياسيا"، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من قلة أعداد الطائفة المسيحية التي لايتعدى أفرادها (500) الف نسمة ، فقد شكلت أكثر من (17) حزبا" ، مما جعل العديد من هذه الاحزاب التي ظهرت بعد عام 2003 مجرد تجمعات غائية كارتونية ، لايزيد عدد أعضائها على عدد موظفي مكاتبها[10].

أن التعددية الحزبية في العراق وعلى الرغم ماتتسم به من الأيجابيات التي تتوضح من خلال تمثيلها لكل مكونات المجتمع العراقي المتنوعة والمتعددة ، الا أنها بدلا" من ان تستثمر هذا التنوع في خدمة مصلحة الوطن ، كما يحصل في الدول الديمقراطية ذات التنوع الاثني والمذهبي والعرقي* نلاحظ ان الظاهرة الحزبية في العراق عدم قدرتها على جعل هذا التنوع قوة سياسية حقيقية تعمل على تحقيق مصالح المجتمع العراقي ومطالبه.

ومن رؤية ظاهرة التعددية الحزبية في العراق ، يتبين الخلل في الحياة الحزبية ، فالحزب الذي يمتلك تنظيما" قويا" لايمتلك قاعدة شعبية ، والاحزاب والتيارات التي تمتلك قاعدة شعبية واسعة لاتمتلك تنظيما" ولا نظاما" داخليا" ولا هرمية أو رؤية واضحة للتنشئة السياسية، وكسب الانصار من خارج الدائرة العقائدية ، أو لتجميع المصالح وهذا من أساسيات وظائف الاحزاب السياسية ، وبعض التنظيمات التي أمتلكت الحد الادنى من تلك المعايير ، فأنها بالمقابل ترتكز على تراث عائلي وميراث سياسي عقائدي يناضل للتكيف دون الانقطاع عن جذوره.

المطلب الثاني: مفهوم الحزب الديموقراطي:

أن العلاقة بين الاحزاب السياسية والديمقراطية توصف بالعلاقة الجدلية ، فوجود الاحزاب السياسية ارتبط تاريخيا" بالتحولات الديمقراطية في الغرب الاوروبي ، فضلا" عن تزايد دور اليرلمانات وحرية الرأي والتعبير ، أضافة الى المشاركة الشعبية والسياسية في الحكم، ووجود الاحزاب كان من النتائج المترتبة على عملية التحول الديمقراطي ، أكثر منه دافعا" للديمقراطية ، وبذات الوقت أن وجود الاحزاب السياسية أسهم في دعم هذه التحولات بشكل عام.

أذن فالحزب هو مجموعة من الأفراد، تجمعهم فكرة معينة، تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة، أو الاشتراك في السلطة، لتحقيق أهداف معينة((11)). ولما كانت الديموقراطية تنشد الترتيب المؤسسي فينبغي وجود مؤسسات سياسيَّة تعبِّر عن رأي ومطالب المجتمع؛ والحزب أحد هذه المؤسسات السِّياسيَّة الذي يمثِّل شريحة اجتماعيَّة سياسيَّة يدافع عن مصالح المجتمع.[12]

ولأجلِ أنْ يتمكن النظام السِّياسيّ من تأسيس بنية سياسيَّة ديموقراطية، ينبغي توافر أحزاب سياسيَّة ديموقراطية، فما هو الحزب الديموقراطي؟

هو الذي ينشأ في مناخ سياسي اجتماعي ديموقراطي، ويعمل بشفافية في العلن، وليس بصورة سرية، ويرتكز في نشاطاته وبنائه التنظيمي وهيكله على الديموقراطية، وتكون الديموقراطية حاضرة في قيمه وسلوكه الداخلي اليومي[13]. ولكي يكتسب الحزب صفة الديموقراطية يحتاج إلى ما يلي:[14]

1. الشَّرعية: التي تبرِّر وجوده من خلال التفات الأفراد حوله بصورة خيار إرادي ووعي.

2. الشفافية الداخلية: بمعنى أنَّه ملزم باحترام حقِّ أفراده في المشاركة والمنافشة والحوار والنقد والمسائلة والمحاسبة وفق قوانينه الداخلية.

3. الشمول والتعدديَّة: أي أنَّ الحزب يصير منفتحًا لجميع (المواطنين) دون إقصاء أو تمييز من حيث العِرق، الدِّين، المذهب، وأنْ يكون اكتساب العضوية فيه متاحًا لكلِّ أحد ولكلِّ من اكتسب صفة المواطنة، والاعتراف بحقِّ كلِّ عضو فيه بالتعبير عن رأيه بمنتهى الانفتاح دون مصادرة حقِّه في الاختلاف والمعارضة ما دام يلتزم بقواعد الديموقراطية، وإتاحة الفرصة لنمو تيارات ضمن إطار الوحدة داخل الحزب، بما يسمح لنمو قيادات شابة تعمل على استمرارية الحزب وديمومته.

4. قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب: انطلاقًا من حقِّ الرأي والتعبير والتنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلميًّا بين الأحزاب.

5. التداوليَّة: أي الاحترام والالتزام بدوريات انعقاد مؤتمراته وانتخاب قياداته المحليَّة، وتجديد دوائر صنع قراراته، وأنْ لا يكون الفرد أو قلّة من أعضاء الحزب يمارسون دور الوصاية على بقية الأعضاء[15]،

ان الممارسة الديمقراطية في الاحزاب وفي الدولة هي مسألة نسبية ، أذ لابد من وجود بعض المبادئ والاليات في هذه الممارسة حتى توصف الحالة بالديمقراطية ، وهناك فارق كبير بين الممارسة الديمقراطية للحزب وبين الدولة من حيث درجة النضج والاستقرار ونوعية الديمقراطية وفرص الارتقاء بها[16].

وهناك فوارق لعدة أوجه بين الدولة والحزب على الرغم من مجود تشابه بين مقومات وضوابط نظام الحكم الديمقراطي في الدولة ومقومات وضوابط التي تحكم أدارة الحزب الديمقراطي ، ومن هذه الفوارق[17]:

1. ان العلاقة التي تربط الحزب بأعضائه هي علاقة طوعية أختيارية ، اما علاقة افراد المجتمع مع الدولة هي وراثية عضوية.
2. أن الحزب لابمكن أن يحتكر القوة ولايجوز اللجوء اليها في تنفيذ القانون على أعضائه ،بل يخضع الحزب واعضائه لقوانين الدولة بصورة عامة وقانون الاحزاب بشكل خاص، بينما الدولة يجوز لها ان تحتكر القوة وتفرض ارادتها على مواطنيها استنادا" للقانون في الدولة الديمقراطي .

3. يمثل الحزب جزء من الدولة وبأمكان الحزب أن ينمي عضويته أو تتقلص وفقا" لقناعة أفراد المجتمع بتوجهات وبرنامج الحزب، أما في الدولة فأن حجم سكانها أكثر ثباتا" وبأمكانهم أصلاح الدولة حتى يتمنوا من اصلاح أحوالهم بشكل عام ، بالعكس من العضوية في الحزب فبأمكان العضو التخلي عنها وتركها اذا لم تتحقق عبر هذه العضوية طموحاته ومصالحه.
4. تشرف الدولة على الحزب وادارته ونشاطاته وامواله استنادا" للقانون ، كما أن الحزب يخضع لقانون الاحزاب في الدولة.

وحتى تستطيع الاحزاب السياسية الارتقاء بالديمقراطية ، عليها التوسع في عضويتها والعمل على زيادة قدرتها على أدماج أفراد المجتمع في العملية السياسية بشكل فعال وليس لمجرد كسب اصواتهم .

المطلب الثالث: الاحزاب السياسية العراقية والممارسة الديمقراطية

ان الاساس المتين لبناء الديمقراطية وضمان حقوق الانسان وحماية الحقوق والحريات العامة فيأي مجتمع سياسي يعتمد على الاحزاب السياسية كعنصر فاعل في هذا الجانب، فأمتلاك الاحزاب السياسية الانظمة والتعليمات الداخلية تمنع التفرد والسيطرة على الانتخابات الداخلية الخاصة بتلك الاحزاب ، وهذا مايطلق عليه بالديمقراطية الداخلية، أضافة الى ذلك فهذه الانظمة تحول دون سيطرة قائد أو مجموعة من الاعضاء على مقدرات الحزب وتوجهاته ، لذلك فأن كوادر الحزب وموظفيه جميعا" يخضعون للاجراءات القانونية والمساءلة أمام الانظمة الرسمية والاليات القانونية التي نص عليها النظام الداخلي[18].

ومن دون التوسع لمفهوم النظرية الديمقراطية الداخلية ، هناك العديد من المعايير الخاصة بالديمقراطيةالتي أكدتها الكثير من الادبيات الاكاديمية داخل الاحزاب السياسية منها[19]:

1. توافر الآليات الديمقراطية لحل الخلافات والنزاعات داخل الحزب لتجنب الانشقاقات الحزبية.
2. الانسجام بين القيم الديقراطية ومايقوم به الحزب من ممارسات .
3. تحديد توقيتات معينة ثابتة لاجراء الانتخابات الداخلية لاشغال المناصب العليا في الحزب .
4. الالتزام بمبادئ الشفافية ، أي بمعنى الوصول للمعلومة ونشر كل مايتعلق بالحزب .
5. الاخذ بمعايير الكفاءة والجدارة في التقدم للمناصب والمراتب الحزبية، بعيدا" عن المحسوبية والمنسوبية.
6. تنظيم المؤتمرات الحزبية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار مستوى معين من المشاركة في الانتخابات الحزبية .
7. اللاتزام بدرجة عالية من اللامركزية داخل الحزب فيما يخص المناقشات وأتخاذ القرارات .

وبقدر تعلق الامر عن واقع الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب العراقية ، نرى أن أغلب هذه الاحزاب تفتقر للمارسة الديمقراطية لاسباب عديدة ، اما أن تكون نتيجة لخلفيتها الايديولوجية ، أو بسبب الهيكل التنظيمي للحزب ، مما ترك أثرا" سلبيا" على النظام السياسي العراقي ، وظهرت على الساحة السياسية العراقية في العراق بعد عام 2003 نوعين من الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية ، النوع الاول/ أحزاب تؤمن

بالديمقراطية والتحول الديمقراطي ، وهذه الاحزاب يوجد في نظامها الداخلي قدرا" محددا" من الممارسة الديمقراطية ، والنوع الثاني/ الاحزاب التي لاتؤمن بالآليات الديمقراطية في فلسفتها الايديولوجية ، وشارك هذا النوع من الاحزاب في العملية الانتخابية لغرض الوصول للسلطة، أي بمعنى أيمانها فقط من جانب واحد بالديمقراطية وهي الانتخابات ، طالما يضمن لها الوصول للسلطة ، فهذا النوع من الاحزاب لاتولي أهتماما" كبيرا" بالديمقراطية ولابتعزيزها في نظامها الداخلي ، لانها غير مؤمنة بها ضمن فلسفتها الحزبية[20].

أن وجود الاحزاب السياسية على الساحة العراقية والتي شاركت في الحياة السياسية بعد عام 2003 ، كانت سببا" في تعثر الديقمراطية ، فالاحزاب في العراق تنقسم الى أحزاب ذات النشأة الخارجية ، وأحزاب ذات النشأة الداخلية[21].

هذا التصنيف أو التقسيم جاء نتيجة للانظمة السياسية الدكتاتورية والشمولية التي تعاقبت على حكم العراق والتي عملت على عدم فسح المجال للاحزاب السياسية ان تمارس نشاطاتها بحرية ، أو ان يتم قمعها والغاء العمل الحزبي ، مما جعل الاحزاب التي اسست ذات طبيعة خارجية كانت قد اتسمت بطابع نتاج سياسي نخبوي ديني كما هو الحال مع(الاحزاب الدينية) او نتاج كفاح قومي مسلح كما هو الحال مع (الاحزاب الكردية) في الشمال العراقي، أو ان تكون حركات سرية تستخدم العنف للتلص من النظام السياسي السابق ، فطبيعة تكوين هذه الاحزاب أدت الى الابتعاد عن الديمقراطية ، ولم تحتل دورا" هاما" في أدارة شؤونها الداخلية ، مما أثر بشكل كبير على طبيعة هذه الاحزاب وعن أهدافها وبرامجها السياسة ، وخاصة مايتعلق بقيادة هذه الاحزاب وشرعيتها السياسية ، وبهذا الصدد يقول (موريس دفرجية) يكون لكل مجتمع فكرة عن بناء وأنتقال السلطة داخل الكيان الاجتماعي ، ويحدد هذا الاعتقاد شرعية القائد ، فلكل جماعة تصنع لنفسها عقيدة من الشرعية ، وتكون في الغالب مختلفة عن مذاهب الآخرين.

لقد أكد دستور العراق الدائم لعام 2005 على ان الديمقراطية هي المرجعية لشرعية الحياة الحزبية وأيضا" مأكده قانون الاحزاب السياسية رقم(36) لسنة 2015، فضلا" عن أن هناك أحزاب نشاطها يندرج تحت مظلة الانظمة الديمقراطية ، تولي الاهمية لمسألة أتخاذها لنفسها أدارة ذات طابع ديمقراطي ، ولكن في ذات الوقت نرى أن هناك مرجعيات عديدة تتعكز عليها قيادات الاحزاب السياسية العراقية بدلا" من الشرعية الديمقراطية مثل (الشرعية الدينية) أو شرعية مستمدة من النظال القومي ، أو شرعية مقاومة الوجود الاجنبي ، مما أدى ذلك الأتساع سلطة القيادات الحزبية والاتجاه نحو السلطة الشخصية ،(فنمو السلطة وشخصنتها)ظاهرتان واضحتان لدى الكثير من الاحزاب السياسية في العراق ، وهذا مايتعارض مع نمو الديمقراطية[22].

أن الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية العراقية واجهت العديد من المعوقات ، منها ان معظم الاحزاب المشاركة في العملية السياسية كانت في الاصل جماعات يغلب عليها الطابع المسلح سواء كانت ضد النظام السياسي السابق ، أو التي حملت السلاح ضد المحتل الامريكي ، ومن ثم تحولت الى أحزاب سياسية ، فالنظام الداخلي لهذا النوع من الاحزاب يتسم بصفتين هما (الشمولية) و(المركزية)، فالمركزية تعطي القيادة الحزبية دورا"

مهما" ومهيمنا" في السيطرة من الناحية الديناميكية في صناعة القرار الحزبي ، فهذه المركزية غالبا" لاتتمتع بالديمقراطية الداخلية فيما يخص بأمتلاك ومركزية صناعة القرار الحزبي ، بيما في الاحزاب التي تتسم بالديمقراطية فأن القيادة الحزبية غالبا"ما تقوم بدور (التنسيق والتواصل) ، أما من ناحية الشمولية التي تتصف بها الاحزاب التي كانت في الاصل جماعات مسلحة نتيجة لعوامل أمنية وعسكرية تشير الى مدى أتساع محيط المشاركة في صنع القرار داخل هذه الاحزاب[23].

أن تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 من نظام شمولي تسلطي الى نظام (ديمقراطي) ، أوجب التغيير في النظام الحزبي المعتمد من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية ، الا أن هذه التعددية جاءت مفرطة وغير محددة لغياب الاطر القانونية التي تحكمها وتنظم عملها ، ومع أن عملية التحول الديمقراطي في العراق أنطلقت منذ عام 2005 ، وقيام المفوضية العليا للانتخابات بأجراء أكثر من عملية أنتخابية ، أذ وصلت الى (13) عملية أنتخابية بين برلمانية ومجالس محلية، الا أن قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015 قد وضع الاسس المهمة لتسجيل الاحزاب السياسي ومنها ضرورة تبني هذه الاحزاب المبادئ الديمقراطية في أختيار قيادات هذه الاحزاب ، واشراك المرأة في الهيئة المؤسسة للاحزاب ، وان يكون نشاط وعمل الاحزاب مطابقا" للقانون والديمقراطية[24]، ولكن مايلاحظ على أغلب أعضاء الطبقة السياسية في العراق أنهم لم يؤمنوا بالديمقراطية كنظام وممارسة ، فالديمقراطية التي تعاني منها الاحزاب الحاكمة تتمثا بالقيادة الشخصانية وضعف البنية الداخلية للحزب ، وغياب الانتخابات الداخلية والهيمنة على قرارات تلك الاحزاب من قبل قيادات تلك الاحزاب ، وشيخوخة الاعضاء المؤسسين. فالبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية لازالت تلعب دورا" مؤثرا" وسلبيا" ومعرقلا" لتطور الاحزاب السياسية وتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية داخلها ، وخير دليل على ذلك مايحدث في كل من العراق ولبنان، المتمثل بالتنوع الطائفي والاثني والقومي وتأثيره على تشكيل هذه الاحزاب.

فالاحزاب السياسية التي لاتؤمن بالديمقراطية ولا تعتمدها في نظامها الداخلي ، سيختل توازنها السياسي وتفقد تمثيلها النيابي في الشارع السياسي ، وتصبح عبارة عن دكاكين وشركات أستثمارية وتمزج جهل المجتمع بالسياسة ، بعدما كانت أحزاب وقوى سياسية تثقيفية فاعلة ، مما يعرضها ذلك لهزات قوية تؤثر وتغير النظام الديمقراطي في المجتمع العراقي ، فالائتلافات التي حصلت بين معظم الاحزاب العراقية هي تحالفات للوصول الى السلطة بعيدة عن تحقيق مطالب ومصالح المجتمع ، فعلى هذه الاحزاب أن تنهض وتنقذ الديمقراطية من خلال الانفتاح والايمان بالتداول السليم لقيادة الحزب وتقبل الانتقاد داخل هيكلية الحزب ونظامه الداخلي وأنهاء الزعامات والشخصنة[25].

أن التنافر والصراع فيما بين الاحزاب في البرلمان والمحافل السياسية سيؤدي الى فشل التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق ، وضياع ماأنجزه الواقع السياسية والاجتماعي الذي حدث بعد أنهيار النظام السياسي السابق ، فعملية الاصلاح السياسي في هيكلية الاحزاب ونظامها الداخلي وقياداتها تتطلب مشروع شجاع بين قواعدها وقياداتها ، وفي علاقاتها مع الاحزاب الاخرى ، حتى يتم تشخيص نقاط الضعف والخلل التي تعيق تطور

العملية السياسية وتقضي على جوهر الديمقراطية ، كما ينبغي معرفة الجوانب التي تعرقل تفاعل المجتمع مع تلك القوى الحزبية ، فعلى هذه الاحزاب ات تعد نمطا" سلوكيا" متسامحا"، والتحرر من القيود الجامدة التي تنسف تاريخ هذه الاحزاب النضالي وتنخر الدولة والوطن[26].

ومما تقدم يتضح بأن تعثر الديمقراطية في العراق لم يكن مقتصرا" على الاحزاب السياسية فحسب وهي لاتنسحب فقط على قيادات الاحزاب والكتل السياسية لعدم أيمانهم بالديمقراطية سلوكا" ومنهجا"، وأنما يتعدى ذلك بعدم أيمان المجتمع بصورة عامة ، فلم يمارس هذا المجتمع الديمقراطية بشكلها الصحيح وفق آلياتها المعروفة ، كما أن افراد هذا المجتمع لم يتشبع من روح الديمقراطية لان الاغلبية في هذا المجتمع لها أهتماماتها البعيدة عن الديمقراطية والتي تنحصر بالمذهبية والدينية والمناطقية ، وهذا مادفع بالقيادات السياسية بأن تتمادى في سلوكها الانفرادي المناقض لقيم الديمقراطية ، اذا ما علمنا بأن الديمقراطية هي بناء أجتماعي تراكمي وهذا ما لم يحدث في العراق مع بروز التعددية الحزبية ، كما أنه لم يولد بأرادة شعبية[27].

المبحث الثاني : علاقة الاحزاب السياسية في العراق بالديمقراطية

المطلب الاول: الأحزب السِّياسيَّة العراقيَّة الإسلاميَّة ومسألة الديموقراطية.

يثير موضوع الإسلام والديموقراطية جدلًا واسعًا في الأوساط السِّياسيَّة والفكريَّة والثقافيَّة، وأنَّ بعض الأحزاب السِّياسيَّة الإسلاميَّة في سعيها إلى ركوب موجة الديموقراطية وسعت إلى ربط موضوع الشورى بالديموقراطية، وأنَّ البعض الآخر من الأحزاب يرفض الديموقراطية، وأنَّ بعضها يقبلها كآلية ولا يقبلها كفكرة، أو لإيمانه بفكرة الديموقراطية، ينبغي معرفة وجهة النظر الإسلاميَّة حيال تلك الإشكاليَّة عبر بيان مساحة التعارض أو الالتقاء بين الإسلام والديموقراطية؛ فالإسلام تصور إلهيّ لشؤون الدنيا والآخرة، أما الديموقراطية نتاج بشري، وأنَّ مصدر السيادة والحكم في الإسلام للخالق بينما يكون الشعب مصدرَ السيادة والحكم في الديموقراطية[28]. لذلك فإنَّ مصدر التّشريع في الإسلام القرآن الكريم، بينما التّشريع في النظام الديموقراطي يعود إلى المرجعيَّة البشرية ونتاجها الإنسانيّ غير السماوي.

وهناك من يقرن الشورى بالديموقراطية، غير أنَّ ثمة اختلاف بينهما، فالشورى غير ملزمة (لولي الأمر الحاكم) اما في الديموقراطية فتنصرف إلى نظام يتمَّ فيه صنع القرار إلى مؤسسات، إذًا الديموقراطية ليست الشورى، ولا الشورى هي الديموقراطية .!![29]

وبقدر تعلق الأمر بالأحزاب السِّياسيَّة الإسلاميَّة العراقيَّة فإنَّ الحزب الإسلاميّ العراقيّ مثلًا يؤمن أنَّ الإسلام منهج شامل للحياة، والشَّريعة الإسلاميَّة هي المصدر الأساسي للتّشريع[30]. غير أنَّه يرى في اختيار نظام الحكم وفقًا للانتخابات وتداول السلطة من الأساليب(الشورية) على مستوى الشكل؛ أي أنَّه يؤكِّد على الآليات الديموقراطية ولا يؤكِّد على أصلها الفكريّ بمعنى آخر يرفض الديموقراطية في أصولها الفكريَّة ويعتقد بآلياتها فقط[31]. وعلى الرغم من هذا كلِّه تشكّل هذه . الرؤية. خطوة أولى للتضايف مع الديموقراطية لكنها غير مكتملة؛ لأنَّ الحزب ينتهج نهجًا(توفيقيًا) كي يتكيف مع الواقع السِّياسيّ الجديد بعد 2003/4/9.

أما حزب الدعوة الإسلاميَّة يعتمد في تصوره للنظرية السِّياسيَّة بالإفادة من (نظرية الشورى) للدلالة على إمكانيَّة قيام دولة وحكم إسلاميّ على قاعدة الشورى؛ لأنَّ الإجماع في الأمور السِّياسيَّة والاجتماعيَّة أمر نادر[32]. وفي تطور لاحق وفق(محمَّد باقر الصَّدر) بين ولاية الفقيه والشورى من خلال نظرية الشورى والانتخاب، أي أنَّ من تتجه إليه الأمَّة بالاختيار تنعقد له الولاية وتجب طاعته ويصبح نافذ القرار فضلًا عن الرقابة العامّة التي تمارسها الأمَّة تجاه حركة الفقيه، هذا على المستوى الفكريّ، أما على المستوى التنظيمي فيجمع الحزب بين المركزية واللامركزية والقيادة الجماعية[33]. وفي تطور آخر بعد عام 2003 أكَّد الحزب على رؤيته لعراق تعدديّ، وهنا تقع الإشكاليَّة الفكريَّة على رؤيته؛ لأنَّه قد قبل بالآليات أيضًا(كسابقه الحزب الإسلاميّ) دون فكرة الديموقراطية، أي اتبع نهجًا (توفيقيًا) كذلك غير منسجمة مع المحتوى والمضمون الديموقراطي.

أما بقية الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة الأخرى، ومنها: (حزب التحرير الإسلاميّ، ولاية العراق) فإنَّه لا يؤمن بالديموقراطية[34]. كذلك هو الأمر بالنسبة إلى حزب الفضيلة الإسلاميّ الذي يتبنى (ولاية الفقيه). غير أنَّه يتعامل بإيجابيَّة مع الآليات الديموقراطية مثل: التداول السلميّ للسلطة واحترام حقوق الإنسان بما يتلائم مع طبيعة المجتمع والشَّريعة الإسلاميَّة.[35]

كما إنَّ موقف حزب الفضيلة من الديموقراطية لا يعدُّ موقفًا مبدئيًا، ولكنه كيَّف موقفه من مسألة الديموقراطية وفق(منطقة الفراغ) بالعنوان الثانوي بحيث يتماشى مع الشَّريعة الإسلاميَّة مثل: حقُّ الفرد في التملك.

ممَّا تقدم يمكن القول أنَّ الأحزاب السِّياسيَّة الإسلاميَّة العراقيَّة قد ركبت موجة الديموقراطية بما يتلائم وانسجامًا مع التغيير السِّياسيّ الجديد بعد 2033/4/9 وطموحها للوصول إلى السلطة، ولا تتبنى موقفًا مبدئيًا من الديموقراطية في فكرها ولا في نظامها الداخلي ولا بنيتها، فهي تبتعد في سلوكها وممارستها وتنظيمها عن الحزب الديموقراطي ومن ثمَّ الحياة الديموقراطية في العراق. فوصول الاحزاب الاسلامية الى ادارة الحكم بعد عام 2003 ، يضعها أمام مسؤوليات وتحديات ذات بعد سياسي وفكري ، مما يتطلب وجود قيادات سياسية واعية وفكرية بمستوى الواقع الجديد ، تعمل على أيجاد مسارات جديدة لفهم وأستيعاب وممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة ، على أن تحتفظ بالاصول والثوابت الاسلامية ، والعمل على تجديد الخطاب الاسلامي بما يتلائم مع الواقع الراهن ، فمستقبل الاحزاب والتيارات الاسلامية في العراق مرتبط بقدرتها على أيجاد مخرجات فكرية وعملية لتجاوز الارهاصات واالتحديات التي تثار للتصدي لجدلية (الاحزاب السياسية والديمقراطية).

المطلب الثاني: الأحزاب السِّياسيَّة العلمانيَّة العراقيَّة ومسألة الديموقراطية.

تشكلت أحزاب وحركات سياسيَّة(علمانيَّة) عراقيَّة قبل وبعد عام 2003(والحديث هنا عن أحزاب سياسيَّة معارضة للنظام السِّياسيّ السابق)، ويمثِّل أهمها:.

1. الحزب الوطني الديموقراطي: الذي تأسس عام 1946 وهو الحزب الذي يتبنى المنهج الديموقراطي/ الليبرالي، غير أنَّ الملاحظ حياته الداخلية تغيب عنه المحتوى والمضمون الديموقراطي لاستمرار القيادة

الشخصية المتمثلة بعائلة . الجادرجي وغياب التداولية للقيادة فضلا عن غياب التعدديَّة الفكريَّة والتي لم تحظى بالقبول.[36]

وبعد إنهيار النظام السابق في العراق، عاد الحزب إلى ممارسة عمله السِّياسيّ، وشارك في مجلس الحكم بشخص رئيسه . نصير الجادرجي . وبعدها لم يحصل على أي مقعد في مجلس النواب؛ لضعف التوجه والثقافة الديموقراطية الليبرالية في العراق وعدّم انتشارها، ممَّا أفضى إلى ضعف التفات المواطنين العراقيين عليه.

2. حركة الوفاق الوطنيّ العراقيّ: والذي تأسس عام 1991 وهي حركة تؤمن . وفقًا لنظامها الداخلي وبرنامجها السِّياسيّ . بالنظام السِّياسيّ الديموقراطي، وضمان الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمواطنة، وعلى الرغم من بيان تلك المبادئ غير أنَّ المآخذ التي ترد عليها هو تكرار (الوجوه القيادية)، أي عدّم تداول القيادة فضلًا عن دور الوصاية على بقية الأعضاء والحركة من قبل رأس القيادة.

3. الحزب الشيوعي العراقيّ: وهو من أبرز التنظيمات السياسيَّة في العراق ويعود تأسيسه إلى حقبة الثلاثينات من القرن العشرين، ويتبنى . الماركسية . فكرًا وعملًا، ويعدُّ إحدى القوى الوطنيَّة العراقيَّة التي عملت في سبيل استقلال العراق ومقاومة الاستعمار، وللحديث عن صلة الديموقراطية بالماركسية عند عقد المقارنة بين الديموقراطية الليبرالية والديموقراطية الماركسية* نجد أنَّ الماركسية:

أ. إنها لا تقر بالتعدديَّة السِّياسيَّة.
ب . إنها تهمل فكرة الفرد وإنجازه.
ج . إنَّ الطبقة العاملة قائدة التغيير الثوري ضدَّ البورجوازية.
د . لا مكان للتعدديَّة داخل الحزب الشيوعي.
هـ . الاستنتاج الأخير أنَّ الماركسية ومن ثمَّ الحزب الشيوعي يمثِّل نهجًا شموليًّا.

لقد التزم الحزب الشيوعي العراقيَّ بالمركزية الديموقراطية (بحسب النموذج اللينيني)، وهنا يقع الحزب في التناقض بين المركزية والديموقراطية، فالمركزية تنتهي إلى هيمنة فرد غير خاضع للمحاسبة، وأنَّ الطاعة والخضوع لا يتلائم مع حزب ديموقراطي تقوم فيه العلاقات على حقِّ الاختلاف.

وقد سعى الحزب ومنذ عام 1993 إلى محاولة إشاعة الديموقراطية في حياته الداخلية، وتشجيع النقاشات والحوارات الفكريَّة داخل صفوفه وصحافته كي يسهموا في صياغة سياسة الحزب، وضرورة التخلص من جميع الشوائب والعيوب المتعلقة به[37]. فقد نصَّت الفقرة السابعة من بيان المؤتمر لعام 1997 إلى إشاعة وتطوير الديموقراطية في الحزب بوصفها شرطًا لا غنى عنه لتطوير نشاط الحزب وإطلاق مواهبه وطاقات أعضائة ومنظماته ولتعزيز التلاحم والوحدة في صفوفه[38]. وعند الرجوع إلى البرنامج والنظام الداخلي للحزب الذي أقَّره المؤتمر السابع في عام 2001 م ، نجد أنَّ ثمة شروط تقترب من شروط الحزب الديموقراطي كاعتماد الشفافية وحرية ممارسة النقد والنقد الذاتي، ومبدأ العمل الجماعي مع تشجيع روح المبادرة والإبداع ورفض الأساليب البيرقراطية.[39] وفي ضوء ما تقدم، يتّضح:

1. إنَّ الحزب الشيوعي قد حدَّد أساليب جديدة للتعامل مع الواقع السِّياسيّ العراقيّ الجديد.

2. يبقى الحزب في إشكاليَّة فكريَّة ما بين إلتزامه الفكريّ بالفكر الماركسي من جهة، وبين اتخاذه الآليات التنظيمية الجديدة من جهة أخرى.

3. إنَّ التحوّل في مواقف وآليات الحزب نحو التوجه الديموقراطي يعدُّ نقلة مهمَّة في تأريِّخه، غير أنَّ الواقع الفكريّ والعملي لا يزال لم ينسجم مع مواقفه ومبادئه التنظيمية، فلا تزال موضوعة الوحدة الفكريَّة والسِّياسيَّة شعارًا له، وهذا ما تتنباه الأحزاب المركزية وعليه يمكن القول أنَّ ميل الحزب الشيوعي العراقيّ للتوجه الديموقراطي هو استجابة لمعطيات التغيير السِّياسيّ الجديد والمشروع السِّياسيّ الديموقراطي بعد2003/4/9.

المطلب الثالث: الأحزاب السِّياسيَّة القومية(غير العربيَّة) ومسألة الديموقراطية.

شهد العراق تأسيس الحركات القومية(غير العربيَّة) مثل: الأحزاب والحركات الكوردية والتركمانية، وسنركِّز هنا على أهم نموذجين قوميين، هما(الحزب الديموقراطي الكوردستاني/ البارتي) ، و(حزب الاتحاد الوطنيّ الكوردستاني/ اليكتي)

1. الحزب الديموقراطي الكوردستاني: تأسس هذا الحزب بزعامة الملا مصطفى بتأثير متغيرات الحرب العالمية الثانية ، إذ أصدر الملا مصطفى بياناً دعا فيه جميع المواطنين الأكراد في العراق، إلى الانخراط في حزب ديمقراطي كردي واحد مبني على مقتضيات المرحلة التاريخية التي كان يمر بها ،وسمَ هذا الحزب نفسه ب(الديموقراطي) غير أنَّ ثمة مآخذ ترد عليه، أهمها: هيمنة الشخص الواحد على قياداته بدءً من (مصطفى البارزاني) حتّى وفاته ومن ثمَّ ابنه(مسعود البارزاني)، أي هيمنة عائلية على الحزب، ونتيجة ذلك ظهرت عدة انشقاقات كان من أهمها: انشقاق جلال طالباني وتأسيس حزب الاتحاد الوطنيّ عام 1975 م، أي لا تداولية في قيادة الحزب، فضلًا عن غياب التعدديَّة الفكريَّة داخل الحزب، ويقتصر في غالبيته على أبناء الشعب الكوردي إضافة إلى غياب الشفافية.((40))

2. حزب الاتحاد الوطنيّ الكوردستاني: تأسس عام 1975 م في دمشق وأصبح (جلال الطالباني) سكرتيرًا عامًّا له، وهو تنظيم سياسيَّ قوميّ، اشتراكي ديموقراطي يناضل من أجلِ السلام والديموقراطية والحرية والمساواة، وهو مفتوح للجميع في الإنظمام له، بغض النظر عن القوميَّة والدِّين والمذهب، أي انَّ لديه منظمات(عربيَّة) داخل تنظيمه، إلَّا أنَّ من المآخذ عليه هيمنة (القيادات) عليه سيَّما . جلال الطالباني . وعائلته لذلك فإنَّ قيادته أقرب إلى القيادة العائلية، ومثله مثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني.

خاتمة:

إنَّ إحدى معايير الديموقراطية المهمَّة التي ذكرها . روبرت دال . هي المشاركة الفعّالة التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم، ولا يتمُّ ذلك إلَّا بضمان ممارسة الحقوق والحريات العامّة، ومنها حقُّ جميع المواطنين في حرية التنظيم السِّياسيّ(الأحزاب السِّياسيَّة)، ولم يكن العراق غريبًا عن تأسيس الأحزاب السِّياسيَّة قبل وبعد

عام 2003 غير أنَّ هذا التغيير السِّياسيّ في 2003/4/9 كان انعطافًا سياسيًّا مهمًّا في الحياة السِّياسيَّة العراقيَّة تجسد في تأسيس مشروع سياسيّ ديموقراطي الأمر الذي تطلب توافر وحضور أحزاب سياسيَّة ديموقراطية لأجلِ اكتمال البناء الديموقراطي على مستوى البنية السِّياسيَّة الديموقراطية، فضلًا عن المستويات الأخرى، لكن هذه الأحزاب كانت ضعيفة البناء والتوجه الفكريّ والتنظيمي الديموقراطي، على مستوى العمل والفكر سواء، ممَّا أفضى إلى خلل في الانتقال الديموقراطي، الأمر الذي يحتاج إلى حضور وتوافر بنية سياسيَّة ديموقراطية ومنها: الأحزاب السِّياسيَّة، لكي يُصار إلى إعادة بناء الدَّولة والمجتمع ديموقراطيًا.

الهوامش

---

[1] عادل غفوري خليل :احزاب المعارضة العلنية في العراق(1945-1954)،ط1،منشورات وتوزيع المكتبة العالمية ،بغداد ،1984،ص69.

[2] عماد خميس حمزة: حزب الاخاء الوطني ودوره السياسي في العراق(1930-1935)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار،2013،ص8-9.

[3] جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق 1941-1935)،بغداد، 1976،ص176.

[4] فاضل حسين وآخرون : تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، 1980، ص25.

[5] احلام حسين جميل: الافكار السياسية للاحزاب العراقية في عهد الانتداب 1922-1932، مطبعة الزمان، بغداد، 1985، ص20.

[6] عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي،ط3، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص246-248.

[7] محمد صباح: مسؤولون مطلعون: الدولة تمتلك 600 الف عقار ، 60% مستحوذ عليها بلا عقود ، صحيفة المدى ، تاريخ النشر 10/ 2020/11 ، منشور على المقع الالكتروني للصحيفة:.htts://almadapaper.nt.

[8] فالح عبد الجبار :عراق غامض المآلات مقلق لكن البعث.. لن يعود ، منشور على موقع الحوار المتمدن الالكتروني :.https:m.hewer.org

[9] عمار كنعان: الديمقراطية داخل الاحزاب العراقية(حوارات مع ذوي الشأن)،العدد2 ،2006،ص15.

[10] أسامة السعيدي : التنوع السياسي في العراق (رؤية تحليلية) ،مجلو قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 37-38، 2014،ص142.

[*] في هذا الشأن ينبغي الاشارة الى أن نظام المحاصصة السياسية في توزيع المناصب السيادية في العراق، فقد ساهمت المحاصصة بدور مهم في بناء المجتمعات الحضارية والمتمدنة ومنها المجتمعات الاوروبية ، الا أنها في العراق عكس ذلك وتم أنتقادها كثيرا" لانها ذات بعد طائفي ، ولا تنظر للانسان بمنظار المواطنة والكفاءة والنزاهة، وأنما بمنظار الانتماء والولاء، وهذا مايجعل وصول أشخاص الى مواقع مهمة في الدولة والمجتمع بدون ان تتوفر فيهم الشروط اللازمة.

[11]خالد سليمان: الواقع والمستقبل المنشود في: الديموقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ط1، بيروت، 2004، ص437.

(12)د. سمير عبد الرحمن: مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديموقراطي، مجلة الإسلام والديموقراطية، السنة/1 ، العدد/3، بغداد،2005، ص5.

(13)د. سمير عبد الرحمن: الديموقراطية في عينة من الأحزاب اليمنية في: الديموقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربيَّة، المصدر السابق، ص3.

(14)أمحمَّد مالكي: الديموقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها، المصدر نفسه، ص130.

(15) للمزيد ينظر: د. برهان غليون ومحمَّد سليم العوا: النظام السِّياسيّ في الإسلام، دار الفكر، ط1، دمشق، 2004.

(16) علي خليفة الكواري: ملاحظات اولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص6.

(17) المصدر نفسه، ص7.

(18) institute for multiparty democracy ، Aframework for democratic party building ، Netherlands، 2004،.p11

(19) Ibid،12 p

(20) نغم محمد صالح: مستقبل النظام الحزبي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، العدد41، 2010 ، ص296.

(21) موريس دفرجيه: الاحزاب السياسية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، 2011 ،ص145.

(22) محمد عبد الجبار : دور الاحزاب الاساسية فيأعادة بناء الدولة (العراق أنموذجا") ،مجلة حوار الفكر، المعهد العراق لحوار الفكر، بغداد ، العدد 16، 2011، ص41.

(23) همام لؤي عبد المحسن : العلمانية والاحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008 ، ص84.

(24) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لسنة 2015.

(25) خليل مخيف الربيعي: الازدواجية في سلوك الاحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية)، مجلة مدارك ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، بعداد ،العدد2، 2006، ص30.

(26) مهدي جابر مهدي : اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد405 ،2012 ، ص146.

(27) حافظ علوان حمادي : ديمقراطية الاحزاب وأحزاب الديمقراطية دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، العدد2012،44، ص280-281

(1) للمزيد ينظر، د. برهان غليون ومحمَّد سليم العوا: النظام السِّياسيّ في الإسلام، دار الفكر، ط1، دمشق، 2004.

(29) د. حسين ضياء: الشورى في ضوء القرآن والسُّنَّة، دار البحوث للدراسات، ط1، دبي، 2001، ص149.

(30) الحزب الإسلاميّ العراقيّ: منهاج الحزب الإسلاميّ العراقيّ، ونظامه الداخلي، د ت ، ص1

(31) للمزيد ينظر، زياد جهاد: مفهوم الديموقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 2005، ص69.

[32]محمَّد باقر الحكيم: نظرية العمل السِّياسيّ عند الشهيد محمد باقر الصَّدر، مجلة المنهاج، السنة/5 ، العدد/ 17، بيروت، 2000، ص229. وللمزيد ينظر أيضًا: محمَّد دكير: الإبداع الفكريّ والعطاء العلميّ للشهيد محمَّد باقر الصَّدر، المصدر نفسه، ص81.

[33]للمزيد ينظر: عادل رؤوف: حزب الدعوة الإسلاميّ(المسيرة والفكر الحركي)، مركز الدراسات الاستراتيجيَّة، ط1، بيروت، 1999، ص20.

[34]حزب التحرير: الانتخابات بين الإسلام والديموقراطية، اللجنة الثقافيَّة،2005، ص6.3، وأيضًا، حزب التحرير: دستور حزب التحرير، د. ت، ص12.

[35](حزب الفضيلة الإسلاميّ: البرنامج السِّياسيّ والانتخابات، مؤسسة الفضيلة، بغداد،2005، ص3. وأيضًا، محمَّد اليعقوبي: الأسس النظرية لحزب الفضيلة الإسلاميّ،(الإنترنت).

[36] للمزيد ينظر، د. محمَّد الدليمي: كامل الجادرجي ودوره في السِّياسة العراقيَّة، بيروت، ط1، 1999، ص107. وأيضًا، كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص193.

* إنَّ الديموقراطية في نظر الماركسية تتضمن إشراك الملايين من الشعب في العمل الثوري/ الجماهيري الذي يسحق جميع الطبقات التي تقف في طريق تحويل سلطة الدولة إلى الأغلبية الساحقة من السكان بزعامة الطبقة العاملة، ينظر، تشيجفادرزي: الديموقراطية والشرعية، ت/ سيد الملاح، ط1، 1976،ص396.

[37](ينظر، حميد مجيد موسى: حوار في مجلة مدارك، العدد/ 2006/2، ص10، و: الحزب الشيوعي العراقيّ: مؤتمر الديموقراطية والتجديد،1993، ص34.

[38](الحزب الشيوعي العراقيّ: البرنامج والنظام الداخلي، المؤتمر السابع، 2001، ص26.

[39]) المصدر نفسه: ص28.27.

[40] للمزيد ينظر، الحزب الديموقراطي الكوردستاني: المنهاج السياسيّ للحزب الديموقراطي الكوردستاني، مجلة الثقافة الجديدة، العدد/11، بغداد، أيلول 1975، ص60.

والحزب الديموقراطي الكوردستاني: المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديموقراطي الكوردستاني، أربيل،1990.

و: مكرم الطالباني: الشيوعيون والمسألة الكوردية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد/11، بغداد، شباط، 1970، ص26.

المصادر

1. احلام حسين جميل: الافكار السياسية للاحزاب العراقية في عهد الانتداب 1922-1932، مطبعة الزمان، بغداد، 1985.
2. أسامة السعيدي: التنوع السياسي في العراق (رؤية تحليلية) ،مجلو قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 37-38، 2014.
3. الانتخابات بين الإسلام والديموقراطية، اللجنة الثقافيَّة،2005.
4. تشيجفادرزي: الديموقراطية والشرعية، ت/ سيد الملاح، ط1، 1976.
5. جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق 1941-1935)،بغداد، 1976.

6. حافظ علوان حمادي : ديمقراطية الاحزاب وأحزاب الديمقراطية دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، العدد44،2012
7. الحزب الإسلاميّ العراقيّ: منهاج الحزب الإسلاميّ العراقيّ، ونظامه الداخلي، د ت.
8. حزب التحرير: دستور حزب التحرير، د. ت.
9. الحزب الديموقراطي الكوردستاني: المنهاج السياسيّ للحزب الديموقراطي الكوردستاني، مجلة الثقافة الجديدة، العدد/11، بغداد، أيلول 1975.
10. الحزب الشيوعي العراقيّ: البرنامج والنظام الداخلي، المؤتمر السابع، 2001،
11. الحزب الشيوعي العراقيّ: مؤتمر الديموقراطية والتجديد،1993.
12. حزب الفضيلة الإسلاميّ: البرنامج السِّياسيّ والانتخابات، مؤسسة الفضيلة، بغداد،2005.
13. حميد مجيد موسى: حوار في مجلة مدارك، العدد/ 2006/2.
14. خالد سليمان: الواقع والمستقبل المنشود في: الديموقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ط1، بيروت، 2004.
15. خليل مخيف الربيعي: الازدواجية في سلوك الاحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية)، مجلة مدارك ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، بعداد ،العدد2، 2006.
16. د. برهان غليون ومحمَّد سليم العوا: النظام السِّياسيّ في الإسلام، دار الفكر، ط1، دمشق، 2004.
17. د. برهان غليون ومحمَّد سليم العوا: النظام السِّياسيّ في الإسلام، دار الفكر، ط1، دمشق، 2004.
18. د. حسين ضياء: الشورى في ضوء القرآن والسُّنَّة، دار البحوث للدراسات، ط1، دبي، 2001.
19. د. سمير عبد الرحمن: مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديموقراطي، مجلة الإسلام والديموقراطية، السنة/1 ، العدد/3، بغداد،2005.
20. د. محمَّد الدليمي: كامل الجادرجي ودوره في السِّياسة العراقيَّة، بيروت، ط1، 1999، ص107. وأيضًا، كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1970.
21. زياد جهاد: مفهوم الديموقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 2005.
22. عادل رؤوف: حزب الدعوة الإسلاميّ(المسيرة والفكر الحركي)، مركز الدراسات الاستراتيجيَّة، ط1، بيروت، 1999.
23. عادل غفوري خليل :احزاب المعارضة العلنية في العراق(1945-1954)،ط1،منشورات وتوزيع المكتبة العالمية ،بغداد ،1984.
24. عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي،ط3، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
25. علي خليفة الكواري: ملاحظات اولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص6.

26. عماد خميس حمزة: حزب الاخاء الوطني ودوره السياسي في العراق(1930-1935)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار،2013.
27. عمار كنعان: الديمقراطية داخل الاحزاب العراقية(حوارات مع ذوي الشأن)،العدد2 ، 2006.
28. فاضل حسين وآخرون : تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، 1980.
29. فالح عبد الجبار :عراق غامض المآلات مقلق لكن البعث.. لن يعود ، منشور على موقع الحوار المتمدن الالكتروني :https:m.hewer.org.
30. قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لسنة 2015.
31. محمَّد اليعقوبي: الأسس النظرية لحزب الفضيلة الإسلاميّ،(الإنترنت).
32. محمَّد باقر الحكيم: نظرية العمل السِّياسيّ عند الشهيد محمد باقر الصَّدر، مجلة المنهاج، السنة/5 ، العدد/ 17، بيروت، 2000.
33. محمد صباح: مسؤولون مطلعون: الدولة تمتلك 600 الف عقار ، 60% مستحوذ عليها بلا عقود ، صحيفة المدى ،تاريخ النشر 10/ 2020/11 ، منشور على المقع الالكتروني للصحيفة:htts://almadapaper.nt..
34. محمد عبد الجبار : دور الاحزاب الاساسية فيأعادة بناء الدولة (العراق أنموذجا") ، مجلة حوار الفكر، المعهد العراق لحوار الفكر، بغداد ، العدد 16، 2011.
35. مكرم الطالباني: الشيوعيون والمسألة الكوردية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد/11، بغداد، شباط، 1970.
36. مهدي جابر مهدي : اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد405 ،2012.
37. موريس دفرجيه: الاحزاب السياسية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، 2011.
38. نغم محمد صالح: مستقبل النظام الحزبي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، العدد41، 2010.
39. همام لؤي عبد المحسن : العلمانية والاحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008.
40. والحزب الديموقراطي الكوردستاني: المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديموقراطي الكوردستاني، أربيل،1990.
41. Aframework for democratic party building ،institute for multiparty democracy ،Netherlands،2004 ،p11.